E

الأمم المتحدة

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
LIMITED

E/CN.4/1993/L.22
22 February 1993
ARABIC
Original : ENGLISH

لجنة حقوق الإنسان
الدورة التاسعة والاربعون
البند ٧ من جدول الاعمال

مسألة إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جميع البلدان ، ودراسة المشاكل الخاصة التي تواجهها البلدان النامية في جهودها الرامية إلى إقرار هذه الحقوق بما في ذلك المشاكل المتعلقة بالحق في التمتع بمستوى معيشي ملائم ، والديون الخارجية وسياسات التكيف الاقتصادي وآثارها على التمتع الكامل بحقوق الإنسان وخاصة على تنفيذ إعلان الحق في التنمية

اندونيسيا ، باكستان ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية* ، زامبيا ، سري لانكا ، السودان ، غانا* ، غواتيمالا* ، الفلبين* ، فنزويلا ، فييت نام* ، كوبا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، كينيا ، ليسوتو ، ماليزيا ، نيجيريا: مشروع قرار

* وفقا للفقرة ٣ من المادة ٦٩ من النظام الداخلي للجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

١٩٩٣/.... * - آثار سياسات التكيف الاقتصادي الناشئة عن الدين الخارجي على التمتع الكامل بحقوق الإنسان ، وبخاصة على تنفيذ إعلان الحق في التنمية

إن لجنة حقوق الإنسان ،

إذ تشير إلى أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يتوخى التعزيز والحماية الكاملين لحقوق الإنسان والحريات الأساسية ، أي الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ،

وإذ تشير أيضا إلى أن أحد أهداف الأمم المتحدة هو تحقيق التعاون الدولي في حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني وفي تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس كافة دونما تمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين ،

وإذ تشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة ١٣٠/٣٢ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ،

وإذ تعيد تأكيد إعلان التقدم والانماء في الميدان الاجتماعي الذي أصدرته الجمعية العامة في قرارها ٢٥٤٢ (د-٢٤) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩ ، وكذلك إعلان الحق في التنمية الذي اعتمدته الجمعية في قرارها ١٢٨/٤١ المؤرخ في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ،

وإذ ترحب بالتقرير النهائي الذي قدمه المقرر الخاص للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات ، السيد دانيلو تورك ، عن إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (E/CN.4/Sub.2/1991/16) ،

وإذ تضع في اعتبارها قرارات اللجنة الفرعية ٢٠/١٩٨٩ و٢١/١٩٨٩ المؤرخين في ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، و١٦/١٩٩٠ المؤرخ في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٠ ، و٢٧/١٩٩١ المؤرخ في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩١ ، و٢٩/١٩٩٢ المؤرخ في ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٢ ،

وإذ تسلم بأن أنشطة مختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة يجب أن تكون مترابطة ترابطا وثيقا وأنه ينبغي الاستفادة من جميع الجهود المبذولة في مختلف المجالات التخصصية التي تؤثر على الإنسان بغية تعزيز جميع حقوقه بصورة فعالة ،

وإذ تضع في اعتبارها الإعلان العالمي لبقاء الطفل وحمايته ونمائه ، وخطة العمل لتنفيذه في التسعينات ، اللذين اعتمدهما مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ (E/CN.4/1991/59 ، المرفق) ،

وإذ تضع في اعتبارها أيضا الاستنتاجات الواردة في المجلد الأول من منشور البنك الدولي المعنون "أرقام الديون العالمية ، ١٩٩١-١٩٩٢" ، والصادر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، بشأن الدين الخارجي للبلدان النامية ،

وإذ تدرك أن مشكلة الدين الخارجي الخطيرة لا تزال تشكل أحد أهم العوامل التي تعترض سبيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتؤثر على مستويات معيشة السكان في الكثير من البلدان النامية ، مع ما يترتب عليها من عواقب خطيرة ذات طابع اجتماعي ،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء آثار برامج التكيف الهيكلي على إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ،

وإذ تشعر ببالغ القلق لاستمرار كون التزامات خدمة الدين باهظة ، ولعدم تحرك العوامل المحددة للقدرة على الدفع بما يتفق والتزامات خدمة الدين لغالبية البلدان النامية ، ولاستمرار عدم التأكد من احتمالات خفض ما لعبء الدين من آثار معاكسة على عملية التنمية في البلدان النامية ،

وإذ تؤكد أن تدابير تخفيض الديون يلزم أن تكون مصحوبة أيضا بجهود حثيثة ترمي إلى تحسين البيئة الاقتصادية الدولية من أجل تيسير النمو والتنمية في البلدان النامية ،

وإذ تعتبر أن الاستراتيجيات الجديدة الرامية إلى حل مشكلة الديون الخارجية ، سواء كان مصدرها رسميا أو خاصا ، تتطلب اعتماد سياسات بشأن التكيف الاقتصادي المصحوب بالنمو والتنمية ، وانه من الضروري ، في إطار هذه السياسات ، أن تراعى في تنفيذها على سبيل الأولوية الأحوال البشرية ، بما في ذلك مستويات المعيشة والصحة والأغذية والتعليم والعمل للسكان ، وخاصة أضعف الفئات والفئات المنخفضة الدخل ،

وإذ تأخذ في اعتبارها القلق الخاص الذي أعربت عنه الجمعية العامة إزاء تزايد تدهور أحوال المعيشة في العالم النامي وإزاء آثاره السلبية على التمتع الكامل بحقوق الإنسان ، وخاصة إزاء الحالة الاقتصادية الخطيرة جدا في القارة الافريقية وإزاء الآثار المفزعة لعبء الديون الخارجية الجسيم على البلدان النامية .

وإذ تشير إلى قراراتها ١٥/١٩٨٩ المؤرخ في ٣ آذار/مارس ١٩٨٩ ، و١٧/١٩٩٠ و١٨/١٩٩٠ المؤرخين في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، و٢٤/١٩٩٠ المؤرخ في ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٠ ، و١٣/١٩٩١ المؤرخ في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩١ ، و٩/١٩٩٢ المؤرخ في ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٢ ،

١ - تعرب عن تقديرها للتقرير الأولي (E/CN.4/Sub.2/1989/19) ، وكل من التقرير المرحلي الأول (E/CN.4/Sub.2/1990/19) والثاني (E/CN.4/Sub.2/1991/17) والتقرير النهائي (E/CN.4/Sub.2/1992/16) التي أعدها المقرر الخاص للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات ، السيد دانيلو تورك ، عن إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ؛

٢ - تؤكد أهمية تخفيف أعباء الديون وخدمتها من على كاهل البلدان النامية ومشاكل الديون في إطار إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ؛

٣ - يؤكد أن الهدف الرئيسي لأية استراتيجية تتعلق بالديون يجب أن تكون مساعدة البلدان النامية على تحقيق مستوى من النمو يكفي لتمكينها من تلبية احتياجاتها الاجتماعية والاقتصادية والانمائية ؛

٤ - يؤكد أيضاً أنه ينبغي ألا تتمتع مدفوعات الدين بأسبقية على الحقوق الأساسية لشعوب البلدان المدينة في الغذاء والمأوى والملبس والعمالة وخدمات الصحة والبيئة الصحية ؛

٥ - ترجو من الأمين العام أن يقدم ، بعد التشاور مع الحكومات والوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية المعنية ، تقريراً إلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها الخمسين عن آثار واحتمالات أزمة الدين وبرامج التكيف على التمتع الفعال بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلدان النامية ؛

٦ - تقرر النظر ، في دورتها الخمسين ، في بند جدول الأعمال المعنون "مسألة إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في جميع البلدان ، ودراسة المشاكل الخاصة التي تواجهها البلدان النامية في جهودها الرامية إلى اقرار هذه الحقوق ، بما في ذلك المشاكل المتعلقة بالحق في التمتع بمستوى معيشي ملائم ؛ والديون الخارجية وسياسات التكيف الاقتصادي وآثارها على التمتع الكامل بحقوق الإنسان ، وبخاصة على تنفيذ اعلان الحق في التنمية" .

- - - - -